

موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم والسنة النبوية

الدكتور : محمد حسن رباح بخيت
أستاذ العقيدة المشارك بكلية أصول الدين
الجامعة الإسلامية - غزة

ملخص الدراسة:

يبين هذا البحث حقيقة الشيعة الإمامية، من حيث نشأتها وتأثرها بالأفكار الفارسية، واستغلال اليهودي عبد الله بن سبأ لتحقيق أطماعه في النيل من الإسلام والمسلمين، الذين قضوا على علو اليهود وفسادهم. إن الشيعة الإمامية تعتقد بتحريف القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه لتحقيق أهدافهم المشبوهة، ومعتقداتهم الباطلة، وهذا صرح به كبار علمائهم ومفكريهم بصورة واضحة، كما أنهم رفضوا ما ورد من أحاديث نبوية وردت في أصح كتابين عند أهل السنة وهما صحيح البخاري ومسلم، واعتمدوا على كتبهم كالكافي وغيره وهي تروي في غالبها عن أئمتهم وليس عن الرسول ^p.

Abstract

This research shows the fact that the Shia Imami, in terms of its inception and ideas influenced Persian, and the exploitation of the Jewish Abdullah ibn Saba 'to achieve the ambitions of the insulting of Islam and Muslims, who spent the altitude and the corruption of the Jews.

The Shia Imami think twisting the Koran which ensure that Allah saved to achieve their goals suspicious, and beliefs false, and this was announced by senior scholars and thinkers clearly, as they rejected the reported sayings of the Prophet received the healthiest two books when the Sunnis and the two Sahhristi Bukhari and Muslim, and relied on their books Kalkavi and others it tells the mostly for imams and not for the Prophet .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يتحدث هذا البحث عن عقيدة الشيعة الإمامية في مصادر الإسلام الأساسية والتي تقوم عليها العقيدة والشرعية، إنهما القرآن الكريم والسنة النبوية، منهاج هذه الأمة الإسلامية وطريق هدايتها لقوله تعالى: [فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى] (طه: 123).

فأبى الشيعة إلا الضلال والشقاوة، فأعرضوا عن القرآن الكريم والسنة النبوية مدعين أن القرآن الكريم قد حذف منه آيات تتعلق بولاية علي عليه السلام، وغير ذلك من الكذب والافتراء، وتناسى القوم أن الله تكفل بحفظ القرآن الكريم عندما قال: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] (الحجر: 9).

كما أنكروا سنة النبي ﷺ رافضين روايات الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً العدول الثقات مطلقين عنان السب والشتم في حقهم ومعلنين عدم عدالتهم، ومسلطين ألسنتهم على أصح كتابين عند أهل السنة صحيح البخاري ومسلم.

سبب اختيار الموضوع وأهميته:

1— سعي الشيعة الإمامية لنشر مذاهبهم وأفكارهم الهدامة بين أهل السنة.

2— تأثر بعض الشباب بأفكارهم والدفاع عنها.

3— كثرة الفضائيات الشيعية التي تبث سمومهم وأفكارهم.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي لكونه أفضل المناهج في هذه البحوث، والأكثر أهمية وموضوعية.

خطة البحث:

أما خطة البحث فقد اشتملت على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: الشيعة الإمامية.

المطلب الأول: التسمية والنشأة.

المطلب الثاني: الأسماء التي تطلق على الإمامية.

المطلب الثالث: منزلة الإمام عند الشيعة الإمامية.

المبحث الثاني: موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم.

المطلب الأول: زعمهم تحريف القرآن الكريم.

المطلب الثاني: موقفهم من القراءات القرآنية.

المطلب الثالث: اختصاص الأئمة بمعرفة القرآن الكريم وعلومه.

المبحث الثالث: موقف الشيعة الإمامية من السنة النبوية.

المطلب الأول: مصادر السنة عند الشيعة الإمامية.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مصادر أهل السنة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الشيعة الإمامية.

المطلب الأول: التسمية والنشأة.

أولاً : الشيعة لغة واصطلاحاً :

الشيعة لغة : ورد في القاموس المحيط شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته، حتى صار اسماً خاصاً لهم⁽¹⁾. وأما في مختار الصحاح فورد " شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، وتشيع الرجل ادعى الشيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع " ⁽²⁾. يتضح مما سبق أن لفظ الشيعة يقع على الأنصار والأتباع .

الشيعة اصطلاحاً :

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: " وإنما قيل لهم الشيعة؛ لأنهم شايعوا علياً رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ρ " ⁽³⁾.

وأما الإمام الشهرستاني فعرفهم بقوله: "هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص، فقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده " ⁽⁴⁾.

من خلال النظر في أقوال وآراء العلماء حول معنى الشيعة أو التشيع يتبين أنها تطلق على من شايع الإمام علي τ ، وقدمه في الإمامة على غيره من أصحاب رسول الله ρ .

ثانياً : الإمامية لغة واصطلاحاً :

الإمامة لغة: التقدم، أم القوم تقدمهم، والإمام من انتم به الناس من رئيس وغيره هادياً كان أو ضالاً، ويطلق على الخليفة، والإمام في الصلاة " ⁽⁵⁾.

الإمامية اصطلاحاً: عرفها الشهرستاني في الملل والنحل بقوله: " هم القائلون بإمامة علي τ بعد النبي ρ نصاً ظاهراً وقيناً صادقاً من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين " ⁽⁶⁾.

وفي رأيهم "أن تعيين الإمام أهم أمر من أمور الدين؛ لأنه لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، ويجب النص على الموثوق به، وأن علياً τ عين في مواضع تعريضاً، وفي مواضع تصريحاً" ⁽⁷⁾.

فالإمامية هم القائلون بإمامة علي τ بالنص عليه دون تعريض إليه بالوصف بل زعموا أن الرسول ρ أشار إليه بالعين.

ثالثاً : نشأة الشيعة :

ترجع نشأة التشيع إلى ظهور أول خلاف بين المسلمين بعد وفاة الرسول ρ ، إذ ظهر اتجاه يقول بأحقية بني هاشم للخلافة؛ لأنهم أقرب القرشيين للرسول ρ ، قالوا بذلك دون قصد أو خطة مرسومة؛ بل هو مجرد رأي لعدم وصول نص إلى مسامعهم.

وفي المقابل نجد أن الأنصار أرادوا عقد الإمامة لسعد بن عباد، وقالوا منا أمير ومنكم أمير، ولكن تدخل أبو بكر الصديق ρ ، معلناً أن الإمامة لا تكون إلا في قريش، واحتج عليهم بقول النبي ρ " الإمامة في قريش " ثم بايعوا أبا بكر رضوان الله عليه، واجتمعوا على إمامته واتفقوا على خلافته⁽⁸⁾.

وقبل وفاة أبي بكر الصديق τ استشار أهل الحل والعقد في خلافة عمر بن الخطاب τ فأجمعوا عليه، ولما توفي الصديق بايع المسلمون عمر بن الخطاب، وأما عمر بن الخطاب τ فقد أناط مهمة

(1) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر ط الأولى سنة 1398 هـ سنة 1978 م، 47/3، مادة شاع .

(2) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح بيروت، دار الكتب العلمية، ص353، مادة شيع.

(3) الأشعري، أبو الحسن علي، مقالات الإسلاميين، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ط الثانية سنة 1389 هـ 1969 م، 65/1 .

(4) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، بيروت، لبنان، دار المعرفة ط سنة 1402 هـ سنة 1982 م، 117/1 .

(5) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط 76/4 مادة أمه.

(6) الشهرستاني، الملل والنحل 130/1، الرازي محمد بن أبي بكر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1398 هـ، 1978 م، ص78.

(7) الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص78 الهامش .

(8) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين 41/1.

الاختيار لسنة من أهل الحل والعقد، وهم الإمام علي وعثمان والزبير بن العوام وطلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف ١٧، وكان الاتفاق على عثمان بن عفان ٢٠.

ولما استشهد عثمان ٢٠ بعد وقوع الفتنة التفت المسلمون حول علي بن أبي طالب، والتحق آخرون بمعاوية، وانتهى الأمر إلى التحكيم، وكان نتيجة التحكيم الذي أفسده دعاة الفتنة قسّم المسلمين إلى ثلاثة أقسام:

قسم شايعوا الإمام علياً وناصروه .

وقسم بايع معاوية بن أبي سفيان .

وقسم خرج عن الطرفين فسموا بالخوارج .

وتعد الشيعة من أقدم الفرق الإسلامية، حيث ظهروا بمذهبهم السياسي في آخر عصر عثمان ٢٠، ونما وترعرع في عهد علي ٢٠، إذ إنه كلما اختلط ٢٠ بالناس ازدادوا إعجاباً بمواهبه وقوة دينه وعلمه، فاستغل دعاة فكرة التشيع هذا الإعجاب، وأخذوا ينشرون نحلته بين الناس. ولما جاء العصر الأموي، ووقعت المظالم على آل البيت، واشتد نزول أذى الأمويين بهم، مما أدى إلى إثارة دفائن المحبة لهم والشفقة عليهم، ورأى الناس في علي ٢٠ وأولاده شهداء هذا الظلم، فاتسع نطاق المذهب الشيعي، وكثر أنصاره⁽⁹⁾.

لقد كان أخصب الأماكن لنشأة الشيعة هو العراق، ويرجع ذلك إلى مقام الإمام علي ٢٠ في العراق، حيث أقام فيه مدة خلافته فأروا فيه ما أثار تقديرهم له إلى جانب أنهم لم يعلنوا الولاء للأمويين قط بسبب قسوة ولاتهم.

كما أن العراق يعد ملتقى الحضارات القديمة ففيه علوم الفرس والكلدان، والفلسفة اليونانية، وأفكار الهنود، وقد امتزجت هذه الأفكار والآراء والمعتقدات فكان المنبت الذي نبتت فيه أكثر الفرق الإسلامية وخاصة الشيعة⁽¹⁰⁾.

ويمكن القول بأن بذرة الاختلاف وظهور التشيع يرجع أيضاً إلى وجود فئة من المنافقين، الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر ليقودوا جموع المنافقين لمحاربة الإسلام والمسلمين من الداخل، لعدم قدرتهم على ذلك علانية، وقد تزعم تلك الجموع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي "حاول أن يوجد نفس العوامل الشبيهة التي أدت إلى تحريف وتأويل التوراة والإنجيل من قبل... فكان نشره لمبدأ الوصاية بمعنى أن علياً وصي محمد ٢٠... من جملة هذه العوامل التي أراد أن تتحقق، لذا نجده ينادي بعد ذلك بحلول جزء إلهي في علي وذريته، وهو المذهب الذي يرجع إلى المؤثرات اليهودية والمسيحية"⁽¹¹⁾.

ولذلك يُلاحظ أن أكثر المعتقدات، التي أمنت بها الشيعة كالرجعة والولاية والبداء والوصاية، ترجع إلى عبد الله بن سبأ وأتباعه الذين نشروا الفتنة والفرقة بين المسلمين .

لقد تدرج عبد الله بن سبأ في نشر أفكاره ومفاسده بين المسلمين، وكان موضوعها علياً بن أبي طالب ٢٠ حيث أخذ ينشر بين الناس: "أنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً، وأن علياً وصي محمد، وأنه خير الأوصياء، كما أن محمداً خير الأنبياء، ثم إن محمداً سيرجع إلى الحياة الدنيا، ويقول : عجبت لمن يقول برجعة المسيح، ولا يقول برجعة محمد، ثم تدرج بهذا فحكم بالوهية علي ٢٠"⁽¹²⁾.

ثم ظهر بعد عبد الله بن سبأ غلاة من الشيعة رفعوا علياً عليه السلام إلى رتبة النبوة، بل زعم بعضهم أن النبوة كانت له، وأن جبريل أخطأ وذهب إلى محمد ٢٠ وهم فرقة الغرابية، وسموا بذلك لقولهم بأن علياً ٢٠ يشبه النبي ٢٠ كما يشبه الغراب الغراب.

(9) انظر : أبو زهرة، تاريخ الجدل ص 119.

(10) انظر : أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، ص 35-36.

(11) الخطيب، د. محمد أحمد، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عمان الأردن، مكتبة الأقصى، 1404هـ - 1984م، ص 32 .

(12) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية 39/1 .

بل إن كثيراً من غلاة الشيعة رفعوا علياً ٣ إلى رتبة الإله - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -، ومنهم من زعم أن الإله حل في الأئمة على ٣ وبنيه، وهو قول يوافق مذهب النصاري في حلول الإله في عيسى ٥، ومنهم من ذهب إلى أن كل روح إمام حلت فيه الألوهية تنتقل إلى الإمام الذي يليه⁽¹³⁾.

ثالثاً: أثر المعتقدات القديمة في فكر الشيعة الإمامية:

إن من أسباب ظهور الشيعة في العراق، وجود الفلسفات القديمة، وبقياء حضارات الأمم السابقة، ولكن هناك من يرى أن أصل المذهب الشيعي نزعة فارسية، إذ إن العرب تدين بالحرية، والفرس يدينون بالملك وبالوراثة في البيت المال، كما يقدسون الملك وأهل بيته، ولا يعرفون معنى الانتخاب للخليفة، وقد انتقل النبي ٥ إلى الرفيق الأعلى، ولم يترك ولداً، فكان أولى الناس بعده في نظرهم هو ابن عمه علي بن أبي طالب؛ لأن الفرس اعتادوا أن ينظروا إلى الملك نظرة تقديس، فنظروا هذا النظر إلى علي ٣ وذريته، وقالوا: إن طاعة الإمام واجبة، وطاعته طاعة الله تعالى.

ويرى آخرون أن الشيعة أخذت أفكارها ومعتقداتها من اليهودية أكثر مما أخذت من الفارسية؛ بدليل أن عبد الله بن سبأ اليهودي أول من أظهر الدعوة إلى تقديس الإمام علي ٣⁽¹⁴⁾. وممن يرى هذا الرأي الإمام ابن حزم حيث قال بعد أن تحدث عن الشيعة ومعتقداتهم: "فصار هؤلاء في سبيل اليهود القائلين: بأن ... إلياس عليه السلام وفنحاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم"⁽¹⁵⁾.

والحقيقة أن الشيعة قد تأثروا بالأفكار الفارسية حول الملك والوراثة، والتشابه بين مذهبهم ونظام الملك الفارسي متقارب، ويؤكد هذا أن أهل فارس إلى الآن أغلبهم من الشيعة، وأن الشيعة الأولين كانوا من بلاد فارس، وأما بالنسبة لليهودية ودورها في الشيعة، فهو نابع من استغلال عبد الله بن سبأ اليهودي للأفكار الفارسية من أجل تحقيق أطماعه المتمثلة في النيل من الإسلام وأهله، بنشر الأفكار المخالفة للإسلام، سواء أكانت أفكاراً ومعتقدات يهودية محرفة أم كانت مجوسية فارسية أم فلسفات قديمة في بيئة تتقبل ذلك بهدف الوصول إلى تفريق وحدة المسلمين، وتشجيت شملهم انتقاماً لليهود خبير وبني النضير وبني قريظة .

المطلب الثاني: الأسماء التي تطلق على فرقة الإمامية.

الاثنا عشرية:

وسميت بهذا الاسم لكونها تؤمن بأن الإمامة محصورة في اثني عشر إماماً، أولهم علي بن أبي طالب، وآخرهم محمد بن الحسن العسكري، الذي يعتقدون أنه اختبأ في السرداب وينتظرون عودته، وفي هذا يقول آية الله الخميني: "لأن رسول الله ٥ الذي كان يلي من أمور الناس كل شيء، قد عين من بعده والياً على الناس أمير المؤمنين (ع)، واستمر انتقال الإمامة والولاية من إمام إلى إمام إلى أن انتهى الأمر إلى الحجة القائم"⁽¹⁶⁾.

ويعتقد الاثنا عشرية بأن الإمام الثاني عشر (محمد المهدي) دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء وغاب غيبة صغرى بدأت عام 261 هـ أو بعدها بقليل ثم غيبة كبرى لم يعرف متى تنتهي ولم يخرج حتى الآن⁽¹⁷⁾.

الإمامية :

(13) انظر : أبو زهرة، تاريخ الجدل ص121 .

(14) انظر : أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص37-38 .

(15) ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، بيروت، لبنان، دار الجيل، ط 1405 هـ، 1985، 37/5 .

(16) الخميني، آية الله، الحكومة الإسلامية، بيروت، دار الطليعة، ط الثانية سنة 1979، ص98 .

(17) انظر: جلي، د. أحمد محمد، دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، مركز الملك فيصل للبحوث، ط الثانية سنة 1408 هـ - 1988 م ص120، السفاريني، محمد بن أحمد، لوايح الأنوار البهية، بيروت، المكتب الإسلامي، ط الثالثة سنة 1411 هـ - 1991 م، 85/1 -

وسموا بالإمامية؛ لأنهم يؤمنون بأن الإمامة ركن من أركان الإيمان، ولا يصح إيمان المرء إلا إذا آمن بالإمامة، واعتبروا أن الإمام هو علي ع نص الرسول ص على إمامته بالذات فعين إماماً بوصية، وأن الأئمة من بعده هم أولاده من فاطمة رضي الله عنها، إذ لا يجوز للرسول أن يموت ويترك الأمة من بعده دون إمام، ولذلك أوصى بالخلافة لعلي ع (18).
الرافضة:

يرى الإمام الأشعري بأن سبب تسميتهم بهذا الاسم يرجع إلى رفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (19).

ولكن يرى الإمام الرازي أن سبب تسميتهم بهذا الاسم؛ يرجع إلى رفضهم لموقف زيد بن علي من أبي بكر الصديق ع حيث يقول: "إنما سموا بالروافض؛ لأن زيدا بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلا مائتا فارس. فقال: - أي زيد بن علي - رفضتموني. قالوا: نعم، فبقي عليهم هذا الاسم" (20).
وقال الإمام ابن تيمية: " قيل للإمام أحمد: من الرافضي؟ قال: الذي يسب أبا بكر وعمر. وبهذا سميت الرافضة، فإنهم رفضوا زيدا بن علي لما تولى الخلفتان أبو بكر وعمر؛ لبغضهم لهما، فالمبغض لهما هو الرافضي" (21).

المطلب الثالث: منزلة الإمام عند الشيعة الإمامية :

لقد أعلت الإمامية من شأن الإمام حتى جعلوا الإمامة ركناً من أركان الدين بل اعتبروا أن معرفة الأئمة واجبة، وأن من جهل الإمام فقد مات ميتة جاهلية.
ولذلك فالإمامة عندهم تقوم على الأسس الآتية :

1- الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها؛ لأن معرفة الأئمة واجبة، وقد قال الإمام الأشعري بأنهم: " يزعمون أن معرفة الأئمة واجبة، ... وأن من جهل الإمام فمات، مات ميتة جاهلية " (22).
وقال عميد كلية الفقه في النجف محمد رضا المظفر: " نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة " (23).

ويؤيدون رأيهم بما ورد في كتاب الكافي للكليني: " بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية. ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية يوم الغدير " فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية - " (24) وفي هذا تعريض بأهل السنة الذين لم يأخذوا بالولاية بمفهومها عند الشيعة.

إن الاثنا عشرية يعتقدون أن الإيمان لا يتم إلا بالاعتقاد بالولاية، مثلها تماماً مثل الإيمان بالله تعالى والإيمان بالرسول ص، ولذلك لا يجوز للنبي إغفالها أو إهمالها؛ لأن من أنكر الإمامة كمن أنكر الرسالة، ويلزم من ذلك أن يُعين الإمام من قبل الرسول، وإلا كان تاركاً لواجب شرعي مهماً أصلاً من أصول الدين.

2- لا بد لكل عصر من إمام هاد يخلف النبي في هداية البشر لما في ذلك من سعادتهم في الدارين، ولإقامة العدل فيما بينهم، وعلى هذا فالإمامة استمرار للنبوة وتكون بتعيين الرسول لمن بعده والإمام لمن خلفه،

(18) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين 89/1، الإيجي، القاضي عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، القاهرة، مكتبة المتنبّي، ص423.

(19) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين 89/1 .

(20) الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص77 .

(21) ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد، مجموع الفتاوى، الرياض، دار الإفتاء، ط1، سنة 1398هـ، 435/4 .

(22) الأشعري، مقالات الإسلاميين 121/1-122 .

(23) المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، بيروت، دار الزهراء، ط4، سنة 1403هـ-1983م، ص102 .

(24) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، بيروت، لبنان، دار الأضواء، ط الأولى 1413هـ-1992م، 22/2 كتاب الإيمان والكفر - باب دعائم الإسلام رقم 3 .

يقول الخميني: "فوجود ولي الأمر القائم على النظم والقوانين الإسلامية ضروري؛ لأنه يمنع الظلم والتجاوز والفساد، ويتحمل الأمانة، ويهدي الناس إلى صراط الحق، ويبطل بدع الملحدين والمعاندين"⁽²⁵⁾.

3- الإمام كالأبي في عصمته وصفاته وعلمه منذ صغره وفي كبره وهو معصوم من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن عمداً أو سهواً؛ لذا يجب أن يكون أفضل الناس وأكملهم وأشجعهم وأعلمهم"⁽²⁶⁾.

يقول الخميني في ذلك: "نحن نعتقد أن المنصب الذي منحه الأئمة للفقهاء لا يزال محفوظاً، لأن الأئمة الذين لا يتصور فيهم السهو أو الغفلة نعتقد فيهم الإحاطة بكل ما فيه مصلحة المسلمين"⁽²⁷⁾.

4- الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، وهم شهداء على الناس، أمرهم أمر الله، ونهيهم نهيه، لا يجوز الرد عليهم أو مراجعتهم؛ لأن الراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله، فيجب التسليم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم"⁽²⁸⁾.

5- إن الإمامية يجوزون أن تجري خوارق العادة على يد الإمام لإثبات إمامته ويسمون ذلك معجزة، كالذي يجري على يد أنبياء الله تعالى ورسله، يقول الطوسي- شيخ الطائفة الإمامية في عصره -: "العلم به - أي الإمام - قد يكون بالنص تارة وبالمعجزة أخرى ... فإنه يجب أن يظهر الله على يديه علماً معجزاً يبينه من غيره، ويميزه عن عداه، ليتمكن الناس من العلم به والتمييز بينه وبين غيره"⁽²⁹⁾.

ويقول الإمام الأشعري عنهم بأنهم: "يزعمون أن الأئمة تظهر عليهم الأعلام والمعجزات كما تظهر على الرسل؛ لأنهم حجج الله سبحانه وتعالى، كما أن الرسل حجج الله"⁽³⁰⁾.

6- الإمام قد أحاط علماً بكل شيء يتصل بالشرعية وبالحكم الذي عهد به إليه، يقول الطوسي: "إنه قد ثبت أن الإمام إمام في سائر الدين، ومتولي الحكم في جميعه جليله ودقيقه، وظاهره وغامضه، وليس يجوز إلا أن يكون عالماً بجميع الأحكام، وهذه صفته؛ لأن المتقرر عند العقلاء قبح استكفاء الأمر وتوليته من لا يعلمه"⁽³¹⁾.

كما نقل الإمام الأشعري عنهم القول: "إن الإمام يعلم كل ما كان وكل ما يكون، ولا يخرج شيء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا"⁽³²⁾.

7- إن الإمام ليس وجوده ضرورياً فقط لبيان الشريعة وتتميم ما بدأ الرسول ببيانه، بل هو ضروري لحفظ الشريعة وصيانتها من الضياع، فهو يتمها ويحميها ويحافظ عليها ويصونها"⁽³³⁾.

8- تعتقد الإمامية أن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان رسوله أو على لسان الإمام إذا أراد أن ينص على إمام بعده، وليس للناس حق التدخل في تعيينه. يقول الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية: "فقد استخلف بأمر من الله من يقوم من بعده على هذه المهام، وهذا الاستخلاف يدل بوضوح على ضرورة استمرار الحكومة بعد الرسول الأكرم، وبما أن هذا الاستخلاف كان بأمر من الله، فاستمرار الحكومة وأجهزتها وتشكيلاتها، كل ذلك بأمر من الله أيضاً"⁽³⁴⁾.

(25) الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 39.

(26) انظر: المظفر، عقائد الإمامية ص 104، الأشعري، مقالات الإسلاميين 120/1-121.

(27) الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 91.

(28) المظفر، عقائد الإمامية ص 106-107.

(29) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية ص 52.

(30) الأشعري، مقالات الإسلاميين 133/1.

(31) الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، الشافي في الإمامة، تحقيق عبد الزهراء الخطيب، 11/23.

(32) الأشعري، مقالات الإسلاميين 122/1.

(33) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 53.

(34) الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 25.

ويقول أيضاً: "إننا نعتقد بالولاية، وبأن الرسول p استخلف بأمر من الله" (35). ويؤكد قوله : "والضرورات التي جعلت الإمام علياً يتولى الناس هي الآن موجودة بفارق واحد، هو أن الإمام منصوص عليه بالذات" (36).

وعلى هذا الأساس اعتقد الشيعة الإمامية أن إمامة علي ع قد ثبتت بالنص عليه بالذات دون تعريض بالوصف؛ ولذلك حاولوا الاستدلال بأدلة من الكتاب والسنة لاثبات معتقدهم معتمدين على تأويلها وصرفها عن حقيقتها دون قرينة لتتفق مع رأيهم ومعتقدهم.

المبحث الثاني

موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم

المطلب الأول: زعمهم تحريف القرآن الكريم :

لقد كان لمعتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية في الإمامة، ومحاولة الدفاع عن هذا المعتقد الأثر الكبير في تبني أفكار خطيرة حول القرآن الكريم، مما أدى بهم إلى التشكيك فيه حيث زعم بعضهم أنه قد حُرف وأسقطت منه بعض السور، وكثير من الآيات التي أنزلت في فضائل أهل البيت والأمر باتباعهم، والنهي عن مخالفتهم، ووجوب محبتهم، وأسماء أعدائهم، والطعن فيهم، ولعنهم .

ويرجع سبب هذا الزعم والافتراء على كتاب الله تعالى إلى أنهم جعلوا الإمامة والولاية أصل وأساس مذهبهم حتى قالوا: "إن الإسلام بني على خمس: الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية يوم الغدير" (37) ولكن أصلهم وأساسهم هذا ليس له وجود في القرآن البتة فالتجأوا إلى القول بأن القرآن الكريم قد غُيِّر، ونقص منه أشياء، واتهموا الصحابة رضوان الله عليهم بحذف الآيات التي تتعلق بولاية علي ع وأهل بيته وإمامتهم وخلافتهم بعد رسول الله p. ويظهر هذا بوضوح في قول الطبرسي في كتابه (الاحتجاج) وهو كتاب لا يختلف حوله الشيعة جميعاً، حيث يزعم هذا المحدث الشيعي نسبة ما يقوله إلى الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري، هذا الزعم الذي يبرأ منه أبو ذر ع وفيها: "أنه لما توفي رسول الله p جمع عليُّ القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله p، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي أردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي عليه السلام وانصرف ثم أحضر زيداً بن ثابت وكان قارئاً للقرآن، فقال له عمر: جاءنا بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان فيه من فضيحة وهتك المهاجرين والأنصار فجأوبه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتكم وأظهر عليُّ القرآن الذي ألف، قد بطل كل ما فعلتم، قال عمر: فما الحيلة ؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما حيلة دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك، فلما استخلف عمر، سألوا علياً عليه السلام أن يرجع إليهم القرآن فيحرفوه فيما بينهم فقال عمر: يا أبا الحسن لو جئت بالقرآن الذي كنت جئت به إلى أبي بكر حتى نجتمع عليه، فقال: هيهات، ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر، لنقوم الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة [إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ] (الأعراف: 172) أو تقولوا ما جئتنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون، والأوصياء من ولدي، فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ فقال عليه السلام: نعم إذا قام القائم من ولدي يُظهره ويحمل الناس عليه" (38).

إن هذه الرواية يظهر كذبها وبطلانها من خلال ألفاظها التي تبين مدى حقد الشيعة على صحابة رسول الله p الذين فتحوا البلاد وعبدوا العباد لرب العباد، فتُظهرهم هذه الرواية المكذوبة وكأنهم مجموعة

(35) المصدر السابق، ص 20 .

(36) المصدر نفسه، ص 39 .

(37) الكليني، الكافي، 25/2 ، كتاب الإيمان والكفر ، باب دعائم الإسلام رقم 8 .

(38) الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج على أهل اللجاج، النجف، دار النعمة، سنة 1386هـ-1966م، 228/1.

متأمرة على القرآن، وعلى قتل علي ٢ أحد خيرة أصحاب رسول الله ٥، ويتهمون عمر ٢ الذي كان علاقته مع علي ٢ من أقوى وأمتن وأخلص العلاقات، ولكنه الحقد الشيعي الأعمى على عمر ٢ وعلى أصحاب رسول الله ٥ .

كما أن الرواية تبين أن أول صفحة فتحها أبو بكر ظهر فيها فضائح القوم فهل كان أصحاب رسول الله ٥ يعلمون بهذه الفضائح حسب زعمهم؟ فإن كانوا يعلمون فلماذا فوجئوا بها وردوها على علي ٢ ؟ وإن كانوا لا يعلمون فيكون ما في القرآن سراً مكتوماً، ويكون رسول الله ٥ كتم كتاب الله عن الناس وجعله سراً بينه وبين علي ٢، وهذا اتهام باطل لرسول الله ٥ من الشيعة يقصدون منه إثبات إمامة القائم من أئمتهم الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري.

وقد رد على زعمهم هذا الدكتور صابر طعيمة بقوله: "إذا كان علي الوصي على هذا القرآن كما زعم الغلاة، ولم يقدر على إظهاره، وإذا كان صفوة أصحاب رسول الله ٥ الذين حملوا كلمة الله ونشروا آياته غير مؤتمنين على كتاب ربهم، بل أرادوا تحريف الصحيح الذي عرض عليهم، واعتمدوا الباطل الذي في أيديهم كما ادعى عليهم وعلى الله الغلاة من القدامى والمحدثين، فكيف يتصور أن يقوم به من ولد علي ٢ أحد ليظهره ويحمل الناس عليه، وإذا كان كما يدعي النص الأثم الذي بين أيدينا، والذي يفترى الكذب على الله وعلى كتابه وعلى نبيه وعلى أصحابه جميعاً وعلي بن أبي طالب قبل غيره رضوان الله عليهم جميعاً بأن كتاب الله لم يكن مشاعاً ولا متداولاً ولا معروفاً بين المسلمين عامتهم وخاصتهم، وأن الصفوة منهم وقعوا في الفضائح والمعاصي التي سجلها القرآن المدعى عند الغلاة، فكيف إذن قام الإسلام في الناس؟ وكيف عبد المسلمون ربهم طوال أربعة عشر قرناً؟! وكيف صمدوا في وجه أعدائهم الفرس والروم واليهود والنصارى؟! ولماذا صح ما في أيدي المسلمين على امتداد قارات الدنيا بعد أربعة عشر قرناً كتاب الله الذي ألجم أفواه أعدائه، وأخرس ألسنتهم بعد أن رصدوا له العلماء والدارسين لكي يتعرفوا على ما يمكن أن يكون فيه من خلل أو من جهد بشري، وصدق الله العظيم [وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا] (النساء: 82) (39).

وقد ردد هذه الافتراءات على القرآن الكريم العديد من علماء الشيعة الإمامية وعلى رأسهم حجتهم المشهور الكليني صاحب كتاب الكافي، الذي يعد في حجيته لدى الشيعة في مرتبة صحيح البخاري عند أهل السنة، حتى أعداء الشيعة الإمامية من أجل الكتب الإسلامية وأعظم المصنفات الإمامية حتى قال أحدهم: سمعنا عن مشايخنا وعلمائنا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه (40). بل نجد الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية يمتدح الكليني بقوله: "فما أكثر المحدثين الفقهاء كالكليني" (41).

وقد ذكر صاحب تفسير الصافي الشيعي: "إن الظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه، أنه كان يعتقد أيضاً في التحريف والنقصان في القرآن؛ لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه "الكافي" ولم يتعرض بقدر فيها على أنه ذكر في أول كتابه أنه يثق فيه" (42). ومن الروايات التي ذكرها الكليني عن أئمتهم ما رواه عن جعفر الصادق أنه قال: "إن القرآن الذي جاء به جبريل عليه السلام إلى محمد ٥ سبعة عشر ألف آية" (43).

والمعروف أن القرآن ستة آلاف ومائتان وثلاث وستون آية، وهذا يعني أن حوالي ثلثي القرآن ذهب أدراج الرياح، وأن الموجود هو الثلث.

كما زعم الكليني أيضاً أن جعفر الصادق قال عن مصحف فاطمة عليها السلام: "مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد" (44).

(39) طعيمة، د. صابر، دراسات في الفرق، الرياض، مكتبة المعارف، ط2، 1404هـ-1983م، ص25-26.

(40) انظر: ظهير، احسان إلهي، لشيعة والقرآن، لاهور، باكستان، ادارة ترجمان القرآن، ط1، سنة 1403هـ-1983م، ص29.

(41) الخميني، الحكومة الإسلامية ص57.

(42) الكاشاني، الفيض، تفسير الصافي، طهران، منشورات الصدر، ط1375هـ، 57/1.

(43) الكليني، الكافي 605/2، كتاب فضل القرآن، باب النوادر رقم 28.

ويقولون إن فاطمة رضي الله عنها مكثت بعد النبي μ خمسة وسبعين يوماً، صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا الله، فأرسل الله إليها جبريل يسليها ويعزيها ويحدثها عن أبيها، وعما يحدث لذريتها، وكان علي يستمع ويكتب ما يسمع حتى جاء به مصحف قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام، ولكن فيه علم ما يكون وهذا مصحف فاطمة⁽⁴⁵⁾.

ومن مزاعم الكليني أيضاً ما نسبته للإمام علي τ : "نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام"⁽⁴⁶⁾.

وقد صنف كثير من محدثي الشيعة كتباً مستقلة حاولوا فيها إثبات أن القرآن الكريم الذي بين أيدينا محرف ومبدل وممن كتب في ذلك الحسين بن محمد تقي النوري الطبرسي في كتابه: "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب" حيث يقول في مقدمته: "هذا كتاب لطيف وسفر شريف عملته في إثبات تحريف القرآن وفصائح أهل الجور والعدوان نسبيته فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب"⁽⁴⁷⁾. وقد ذكر النوري الطبرسي في كتابه قولاً لأحد علماء ومحدثي الشيعة المحدث السيد نعمت الله الجزائري، الذي ينقل إجماعهم على القول بتحريف القرآن فيقول: "إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً والتصديق بها"⁽⁴⁸⁾.

ويؤكد الطبرسي هذه الأخبار بقوله: "اعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتمدة التي عليها معول أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية"⁽⁴⁹⁾.

لم يكتف الشيعة في محاولاتهم التشكيك بالقرآن الكريم وما ورد فيه من آيات قرآنية بل حاولوا أن يدخلوا عبارات بين الآيات ليثبتوا معتقداتهم ويؤكدوا ما يعتقدون، وهذا ما ورد في كتابهم المعتمد الكافي للكليني فيما ينسبه إلى جعفر الصادق في سورة الأحزاب الآية 7 [ومن يطع الله ورسوله] (في ولاية علي والأئمة من بعده) [فقد فاز فوزاً عظيماً] هكذا نزلت⁽⁵⁰⁾.

كما يروي عن أبي جعفر الصادق أنه عندما سأله جابر بن يزيد الجعفي لم سُمِّي علي بن أبي طالب أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل في كتابه [وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ] (الأعراف: 172) (وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين)⁽⁵¹⁾.

إن هذا غيض من فيض من أقوال الشيعة المزعومة في تحريفهم لآيات الله تعالى ونسبة هذه الأقوال لأناس يتبرأون منها.

ولكن هناك بعض الشيعة من تظاهر بعدم التحريف في القرآن لا بالزيادة ولا بالنقصان، ومن هؤلاء أبو جعفر الطوسي حيث يقول: "وأما الكلام في زيادته ونقصانه فما لا يليق به أيضاً؛ لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان فيه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا"⁽⁵²⁾.

والمتظاهرون بهذا القول لا يزيد عددهم على أربعة من قدماء الشيعة حيث يقول إحسان إلهي ظهير: "ومن الغرائب أن المتظاهرين هؤلاء لم يزد عددهم أيضاً على الأربعة من بين المتقدمين، كما ذكرهم محدثوا

(44) الكليني، الكافي 297/1، كتاب الحجة، باب ذكر الصحيفة ومصحف فاطمة، رقم 1.

(45) جلي، دراسة عن الفرق ص 167.

(46) الكليني، الكافي 599/2، كتاب فضل القرآن باب النوادر رقم 2.

(47) التونسي، محمد عبد الستار، بطلان عقائد الشيعة، باكستان، دار النشر الإسلامية العالمية، ص 43.

(48) ظهير، الشيعة والقرآن ص 43، التونسي، بطلان عقائد الشيعة ص 41، عن كتاب فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، للنوري الطبرسي، ص 31.

(49) التونسي، بطلان عقائد الشيعة ص 41، عن كتاب فصل الخطاب ص 252، 228.

(50) الكليني، الكافي 477/1 برقم 8 كتاب الحجة باب فيه نكت وننف من التنزيل رقم 8.

(51) الكليني، الكافي 475/1، كتاب الحجة، باب نادر رقم 4.

(52) الطوسي، محمد بن الحسن، كتاب التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، مكتبة الإعلام الإسلامي، 2/1.

الشيعة، ومفسروهم في كتبهم وهم ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق وأستاذ الفقيه محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالمفيد المتوفى سنة 381هـ، والسيد المرتضى الملقب بعلم الهدى المتوفى سنة 436هـ، وأبو جعفر الطوسي تلميذ الشيخ المفيد المتوفى سنة 460هـ، وأبو علي الطبرسي المتوفى سنة 548هـ⁽⁵³⁾.

وممن صرح بهذا أيضاً المحدث النوري الطبرسي في كتابه فصل الخطاب حيث قال في حديثه عن القائلين بعدم التحريف: "هو الصدوق في عقائده، والسيد المرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، ولم يعرف من القدماء موافق لهم ... وممن صرح بهذا القول أبو علي الطبرسي ... وإلى طبقة لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشائخ الأربعة"⁽⁵⁴⁾.

وممن المعاصرين صرح بهذا القول محمد رضا المظفر، محاولاً إنكار ما ينسب إلى الشيعة الإمامية من القول بتحريف القرآن فيقول في كتابه عقائد الإمامية تحت عنوان عقيدتنا في القرآن الكريم: "نعتقد أن القرآن هو الوحي الإلهي المنزل من الله ﷻ على لسان نبيه الأكرم... لا يعتريه التبديل والتغيير والتحريف وهذا الذي بين أيدينا نتلوه هو نفس القرآن المنزل على النبي ﷺ، ومن ادعى فيه غير ذلك فهو مخترق أو مغالط أو مشتبّه وكلهم على غير هدى"⁽⁵⁵⁾.

إن اعتراف بعض الشيعة بهذا القول ومخالفتهم لأئمتهم المعصومين - كما يزعمون - عمل يشكرون ويحمدون عليه، ولكن بشرط أن تكون هذه الأقوال صادقة خالصة النية، لا أن تكون من باب التقية التي يعتقدونها الشيعة، ولكن نجد الأستاذ إحسان إلهي ظهير يميل إلى أن مخالفة هؤلاء العلماء لأئمتهم المعصومين حسب زعمهم ليس إلا من باب التقية، فيقول: "وإن هؤلاء الأربعة لم يلجأوا إلى التظاهر بإنكار هذه العقيدة التي عليها أساس المذهب الشيعي وبناءه إلا خداعاً ومكرراً، وتقية وكذباً كما أثبتناه في كتابنا (الشيعة والسنة) بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة والحجج اللامعة، ومن كتب الأربعة أنفسهم، أنهم كانوا على نفس الاعتقاد الذي يعتقده إخوانهم في المذهب والعقيدة، وكما صرح بذلك علماء الشيعة أنفسهم، فهي هو المحدث الشيعي المشهور السيد نعمت الله الجزائري يقول بعد إثبات التحريف في القرآن بالأخبار المستفيضة والمتواترة. نعم قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكموا بأن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تغيير ولا تبديل... والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة... كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت"⁽⁵⁶⁾.

ومما يؤكد أن قولهم هذا لم يقصد به حقيقة ما يعتقدون بل هو من باب التقية أمور عدة:

- 1- إن الأربعة الذين تظاهروا بعدم وجود التحريف والتبديل في القرآن، قد أوردوا روايات كثيرة في كتبهم التي ألفوها، والتي تدل على تغيير القرآن وتحريفه ونقصانه، بدون أن يقدحوا أو يطعنوا فيها، وهذا يدل على أن عقيدتهم الأصلية كانت طبق معتقد قومهم.
- 2- إنهم لم يسندوا عقيدتهم في القرآن إلى معصوم، أي إلى واحد من أئمتهم الاثني عشر حيث إن مذهبهم مبني على أقوال المعصومين وتعليماتهم ولم تحصل لهؤلاء الأربعة العصمة، ولا حق لهم بتكوين أو تغيير المذهب كما لا عبرة بهم، بل كل ما لهم هو حق النشر والترويج.
- 3- لم يدرك أحدٌ منهم زمن الأئمة المعصومين، بخلاف غيرهم الذين قالوا بالتحريف، فإنهم أدركوهم، ورووا منهم مباشرة حسب زعمهم.

(53) ظهير، الشيعة والقرآن ص71.

(54) المرجع السابق: 71-72 ص، عن كتاب فصل الخطاب، ص71-72.

(55) المظفر، عقائد الإمامية ص95.

(56) ظهير، احسان إلهي، الرد على د. وافي في كتابه بين الشيعة وأهل السنة، الباكستان، إدارة ترجمان السنة ط الأولى، سنة 1405هـ-1985، ص72، عن كتاب الأنوار النعمانية، نعمت الله الجزائري 357/2.

4- إن كتب هؤلاء التي أدرجوا فيها هذه العقيدة لم تعرض على المعصومين، ولا على الغائب المزعوم منهم، خلاف الكتب الأخرى التي نصت على التحريف عرضت عليهم، واستحسنوها⁽⁵⁷⁾.
5- لم نجد واحداً منهم يرد على الكليني أو يظهر عدم الثقة به أو بمن يقول بتحريف القرآن أو يعلن رفضه لما ذهبوا إليه.

6- كيف نصدق قول هؤلاء الأربعة ومعهم محمد رضا المظفر وهم يعتقدون أن الأئمة هم أولو الأمر الواجب طاعتهم، وأن معصيتهم معصية الله تعالى وهذا الكلام يقوله محمد رضا المظفر تحت عنوان عقيدتنا في طاعة الأئمة: "ونعتقد أن الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم... بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهام نهيه، وطاعتهم طاعته ومعصيتهم معصيته... ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول والراد على الرسول كالراد على الله تعالى، فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم"⁽⁵⁸⁾. فهل يعقل بعد هذا أن يكون ما قاله هؤلاء القوم حقيقة ولم يكن من باب التقية؟!
الأدلة على عدم تحريف القرآن الكريم.

إن القول بتحريف القرآن الكريم ووقوع الزيادة فيه أو النقصان إفتراء عظيم، وكفرٌ مبين، وهو قدح في أصل الدين، والرد على هذا الباطل بالقرآن الكريم والسنة وإجماع الأمة:

أولاً: القرآن الكريم:

لقد تكفل الله تعالى بحفظ القرآن الكريم فقال: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] (الحجر: 9) قال قتادة رحمه الله تعقيباً على هذه الآية: "حفظه الله من أن يزيد فيه الشيطان باطلاً أو ينقص منه حقاً"⁽⁵⁹⁾.
وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "قرر تعالى أنه هو الذي أنزل الذكرى وهو القرآن، وهو الحافظ له من التغيير والتبديل"⁽⁶⁰⁾.

القرآن الكريم لا يأتيه الباطل لقوله تعالى: [لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ] (فصلت: 42) قال الإمام الطبري معلقاً: "معناه لا يستطيع ذو باطل بكيدته تغييره، وتبديل شيء من معانيه مما هو به، وذلك هو الإتيان من بين يديه، ولا إلحاق ما ليس منه فيه، وذلك إتيانه من خلفه"⁽⁶¹⁾.
مما سبق يمكن أن نقول إن كان إبليس والشياطين لا يستطيعوا أن ينقصوا من القرآن أو يزيدوا فيه، فهل من الممكن أن يفعل ذلك بشرٌ؟!.

وعيد الله تعالى لمن يحاول تحريف القرآن الكريم بقوله: [وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ] (الحاقة: 44-47) قال الإمام ابن كثير: "(ولو تقول علينا) أي محمد p لو كان كما يزعمون مفترياً علينا، فزاد في الرسالة أو نقص منها، أو قال شيئاً من عنده فنسبه إلينا، وليس كذلك، لعاجلناه بالعقوبة، ولهذا قال: (لأخذنا منه باليمين) قيل معناه: لإنتقمنا منه باليمين لأنها أشد في البطش"⁽⁶²⁾.

وهذا وعيد عظيم بتعجيل العقوبة لمن يبذل أو يغير كلام الله تعالى حتى لو كان أكرم الخلق محمداً p - وحاشاه- فما بالنا بمن هو دونه من الخلق؟!.

ثانياً: السنة:

أثبتت السنة أن القرآن الكريم نقل إلينا بالتواتر، وقد حفظ القرآن في عهد رسول الله p خلق كثير، وجُم غفير، حتى وصل إلى الآفاق، يقول عبادة بن الصامت: "كان رسول الله p يُشغل فإذا قَدِم رجل مهاجر

(57) انظر: ظهير، الشيعة والقرآن ص 68-88، التونسي، بطلان عقائد الشيعة ص 43.

(58) المظفر، عقائد الإمامية، ص 106-107.

(59) الطبري، جامع البيان، 68/17، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، 1420هـ-2000م.

(60) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 4/ 453، تحقيق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1419هـ.

(61) الطبري، جامع البيان، 480/21.

(62) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 233/8.

على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن⁽⁶³⁾ قال الزرقاني رحمه الله: "من هنا كان حفاظ القرآن في حياة الرسول ﷺ جماً غفيراً... وأيماً تكون الحال فإن الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين، حتى كان عدد القتلى منهم يبئر معونة يوم اليمامة أربعين ومائة"⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً: الإجماع:

قال القاضي عياض رحمه الله: "وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول (الحمد لله رب العالمين- آخر قل أعوذ برب الناس) أنه كلام الله عز وجل ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وأن جميع ما فيه حق"⁽⁶⁵⁾.

وقال الزرقاني رحمه الله: "إن التواتر قد قام والإجماع قد إنعقد على أن الموجود بين دفتي المصحف كتاب الله عز وجل، من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل، والتواتر طريق واضحة من طرق العلم، والإجماع سبيل من سبل الحق [فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ] (يونس: 32)"⁽⁶⁶⁾.

هذا هو القول الحق في سلامة القرآن الكريم من التحريف أو التغيير وهو إجماع على ذلك لم يشذ في هذه المسألة إلا الشيعة الإمامية الروافض، ومن سار على نهجهم من الفرق الباطنية.

المطلب الثاني: موقفهم من القراءات القرآنية:

أولاً: إنكار الشيعة للقراءات القرآنية:

إن للشيعة الإمامية اعتراض واضح وشديد على القراءات القرآنية، مستكبرين العمل بها بل جعلوها مروية من طريق العامة، ويقصدون بذلك أهل السنة والجماعة. ومما ورد من أقوالهم:

— روى الكليني في كتابه عن الإمام الباقر قال: "إن القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة"⁽⁶⁷⁾.

— وروى أيضاً عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله — جعفر الصادق —: إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد"⁽⁶⁸⁾.

وبناءً على هذه الأقوال صرح العديد من علمائهم بهذه العقيدة ولا غرابة في ذلك؛ لأن من يقول بالتحريف في أصل القرآن من السهل عليه أن ينكر القراءات القرآنية.

يقول محمد الفاضل اللنكراني الإمامي: "المعروف بين الشيعة الإمامية أنها — القراءات — غير متواترة، بل هي بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر آحاد"⁽⁶⁹⁾.

ويقول البحراني الإمامي: "وليس بالبعيد أن هذه القراءة كغيرها من المحدثات في القرآن العزيز، لثبوت التغيير والتبديل فيه عندنا زيادة ونقصاً"⁽⁷⁰⁾.

ويؤكد الخميني هذه العقيدة معترضاً على القراءات القرآنية، مستكبراً العمل بها، بل ومتهماً ناقليها بدسها على المسلمين واصفاً إياها بالخرافات والظلمات، فيقول: "وهذه القراءات السبع أو العشر لم تمس كرامة القرآن رأساً، ولم يعتن المسلمون بها وبقراءتها... ترى أن القراء تلاعبوا بها بما شأؤوا، ومع ذلك بقيت سيطرتها، ولم يمس كرامتها هذا التلاعب الفضيح وهذا الدس القبيح، وهو أول دليل على عدم الأساس

(63) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، 356/3، وأحمد بن حنبل في المسند، 426/37، قال شعيب الأرناؤوط في حاشية المسند: إسناده حسن.

(64) الزرقاني، مناهل العرفان، 199/1.

(65) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 305/2، دار الفكر، 1409هـ-1988م.

(66) الزرقاني، مناهل العرفان، 229/2.

(67) الكليني، الكافي، 630/2.

(68) المصدر السابق: 890/2.

(69) اللنكراني، محمد الفاضل، مدخل التفسير، تحقيق ونشر مركز فقه الأئمة الأطهار، ص 157.

(70) البحراني، يوسف، الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، حققه محمد تقي الإيرواني، قم، مؤسسة الرسالة، 289/2.

لتواتر القراءات، إن كان المراد تواترها عن النبي الأكرم p مؤيداً بحديث وضعه بعض أهل الضلال والجهل، وقد كذبه أولياء العصمة وأهل بيت الوحي قائلين " (إن القرآن واحد نزل من عند واحد) ... وأما غيره من القراءات والدعاوي فخرافات فوق خرافات، ظلمات بعضها فوق بعض" (71).

يتبين مما سبق أن الشيعة الإمامية تنكر القراءات القرآنية بوضوح، معتمدين على أقوال أئمتهم وواصفين القراءات القرآنية بالخرافات والظلمات، ولهذا الإصرار أهداف ومآرب واضحة؛ لأن اثبات القراءات القرآنية وتواترها يهدم أصلاً من أصول الإمامية، وهو اعتقادهم بوقوع التحريف في القرآن الكريم، والقراءات تدل على سلامته من التحريف واستحالة الدس عليه أو الحذف.

وهذا ما صرح به أحد علمائهم وهو نعمة الله الجزائري الإمامي بقوله: "إن تسليم تواترها — يقصد القراءات — عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحتها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً، مع أن أصحابنا رضوان الله عليهم قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها" (72).

وقال يوسف البحراني الإمامي أيضاً: ومما يدفع ما ادعو — يقصد تواتر القراءات — أيضاً استفاضة الأخبار بالتغيير والتبديل في جملة من الآيات، من كلمة أخرى زيادة على الأخبار المتكاثرة بوقوع النقص في القرآن والحذف منه كما هو مذهب جملة من مشايخنا المتقدمين والمتأخرين (73) ثانياً: الرد على الشيعة الذين أنكروا القراءات القرآنية.

إن انكار القراءات عند الشيعة الإمامية لا يقوم على مستند شرعي أو عقلي وإنما هو الهوى والضلال الذي سبق وأكد بعض علمائهم.

ومما يؤكد بطلان معتقدتهم ما رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب r قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله p، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله p، فكدت أساوره في الصلاة، فتربعت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأها؟ قال: أقرأنيها رسول الله p، فقلت كذبت، فإن رسول الله p قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله p فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها، فقال رسول الله p: "أرسله، اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي كنت سمعته يقرأ، فقال رسول الله p: "هكذا أنزلت، ثم قال النبي p: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله p: "هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه" (74).

إن هذا الحديث يدل بوضوح على اهتمام الصحابة r بالقرآن وتأكدتهم من القراءات، إلى جانب ذلك تواتر الأحاديث التي تحدثت عن القراءات القرآنية يقول الإمام النووي رحمه الله: "قال أصحابنا وغيرهم تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة؛ لأنها ليست قرآناً، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة من السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل" (75).

(71) الخميني، آية الله، الطهارة فقه استدلالی، قم، مطبعة مهر، ط الأولى، 143/1.

(72) الجزائري، نعمة الله، الأنوار النعمانية بيروت، لبنان، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، 357/2 — 358.

(73) البحراني، الحقائق الناضرة، 102/8.

(74) البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، 20/9 — 21 في فضائل القرآن، باب انزل القرآن على سبعة أحرف، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، 1/ 560 كتاب الصلاة باب ان القرآن أنزل على سبعة أحرف رقم 818.

(75) النووي، محي الدين، المجموع شرح المذهب، تحقيق: محمد المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد 358 — 359.

فالقراءات القرآنية متواترة، وتواترها من تواتر القرآن، فالقرآن نفل إلينا بالتواتر، ولهذا أجمع الأئمة الأعلام على تواترها والعمل بها، يقول تقي الدين أبو البقاء محمد الفتوحى: "والقراءات السبع متواترة عند الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء السنة"⁽⁷⁶⁾

وهذه القراءات لا تؤدي إلى تناقض في المقروء أو تضاد بل يصدق بعضه بعضاً حيث يقول الزرقاني رحمه الله: "فإن هذه الاختلافات في القراءات مع كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المفرد أو تضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم، وذلك — من غير شك — يغير تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف"⁽⁷⁷⁾

إن موقف الشيعة الإمامية من القراءات القرآنية نابع من تشكيكهم في القرآن الكريم وزعمهم وقوع التحريف فيه، وكذلك إنكارهم للأحاديث المتواترة الثابتة واعتمادهم على أقوال نسبوها لأئمتهم مما دفعهم إلى رفض القراءات القرآنية واتهام أهل السنة بأنهم اخترعوها، وهذا يدل بوضوح على انحرافهم وضلالهم عن الطريق الصحيح وصدق الله تعالى عندما قال: [فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُذَاهُ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى] * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى [طه 123 — 124].

المطلب الثالث: اختصاص الأئمة بمعرفة القرآن وعلومه:

يرى الشيعة الإمامية بأن معرفة القرآن الكريم وعلومه محصور بالأئمة الإثني عشر دون غيرهم وهذا ما صرحوا به في كتبهم المعتمدة وما نسبوه إلى النبي p أنه قال: "إن الله أنزل على القرآن، وهو الذي من خالفه ضل، ومن ابتغى علمه عند غير عليّ هلك"⁽⁷⁸⁾

كما ذكروا عن الإمام عليّ e أنه سئل: "ما نضع بما قد خبرنا به في الصحف؟ فقال: يُسأل من ذلك علماء آل محمد"⁽⁷⁹⁾، وكذلك عن جعفر الصادق قال: "علم الكتاب كله والله عندنا، علم الكتاب كله والله عندنا"⁽⁸⁰⁾

وقد حاول علماء الشيعة الإمامية في كتبهم تأكيد أن علم القرآن الكريم موجود فقط عند الأئمة حيث بوب محمد العاملي في كتابه "باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد تفسيرها من كلام الأئمة عليهم السلام"⁽⁸¹⁾

كما ذكر الكليني في كتابه الكافي أبواباً في ذلك منها: "باب في أنّ من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة عليهم السلام"⁽⁸²⁾ و"باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام وأنهم يعلمون علمه كله"⁽⁸³⁾

وأكد هذا الاعتقاد الخميني في العصر الحاضر في كتبه حيث قال: "ومن كُتِّب الوحي الإلهي من يقدر على تحمل هذا القرآن، هو النفس الشريفة لولي الله المطلق علي بن أبي طالب عليه السلام"⁽⁸⁴⁾

⁽⁷⁶⁾ الفتوحى، محمد بن أحمد شرح الكوكب المنير، تحقيق: د. الزحيلي، مكتبة العبيكات، سنة 1413هـ، 2/ 127.
⁽⁷⁷⁾ الزرقاني، محمد، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فؤاد أحمد زمزلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط الأولى، سنة 1415هـ 1995م، 1/ 149.

⁽⁷⁸⁾ ابن بابويه، الصدوق محمد بن عليّ القمي، الأمالي، تحقيق: الدراسات الإسلامية، قم، مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، 1417هـ، ص 122، العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، تحقيق: محمد الرازي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 18/ 138، المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة، لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط الثانية، 1403هـ-1983م، 94/ 38.

⁽⁷⁹⁾ المجلسي، بحار الأنوار 98/ 89.

⁽⁸⁰⁾ الكليني، الكافي، 1/ 257، المجلسي، بحار الأنوار 26/ 195.

⁽⁸¹⁾ العاملي، مستدرک الوسائل، 18/ 129.

⁽⁸²⁾ الكليني، الكافي، 1/ 214.

⁽⁸³⁾ المصدر السابق، 1/ 228.

⁽⁸⁴⁾ الخميني، آية الله، الآداب المعنوية للصلاة، تعريب: أحمد الفهري، بيروت، مؤسسة الأعظمي للطبوعات، سنة 1406هـ-1986م، ص 320.

وقال: "وأما شارحه ومبينه فالذوات المطهرة المعصومون من رسول الله إلى حجة العصر عجل الله فرجه"⁽⁸⁵⁾ ويقصد بذلك المهدي المنتظر عند الشيعة محمد بن الحسن العسكري.

إن قول الشيعة الإمامية هذا يخالف الحق حيث أنزل الله تعالى القرآن الكريم للناس كافة، وأمر نبيه أن يبلغ ويبين القرآن للناس جميعاً بلا استثناء، وهذا الذي أكدته القرآن الكريم وبينته السنة النبوية، أما زعمهم بحصر معرفة القرآن بالأئمة الإثنى عشر دون غيرهم، فهو كلام باطل، ويكفي للرد على هذا الزعم قول الله Y: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ] (النحل: 44) وقوله تعالى: [وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ] (النحل: 64) وقوله: [هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ] (آل عمران: 138) إن هذه الآيات واضحة وصريحة في أن الله عز وجل أرسل نبيه p لبيان القرآن وتعليمه للناس أجمع.

ويقول النبي p عندما خاطب الصحابة ١٢ وحثهم على التبليغ وهو خطاب عام لم يخص أحداً دون غيره لهذه المهمة الشريفة كما زعمت الشيعة الإمامية حيث قال p: "نضر امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب مبلغ أحفظ له من سامع"⁽⁸⁶⁾ وقوله p: "بلغوا عني ولو آية"⁽⁸⁷⁾ قال الإمام ابن حجر العسقلاني معلقاً على هذا الحديث بقوله: "ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآي ولو قل ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به p"⁽⁸⁸⁾

إن هذا ليدل بوضوح على بطلان قول الشيعة الإمامية حول تحديد فهم القرآن وتفسيره بالأئمة الاثنا عشر.

المبحث الثالث

موقف الشيعة الإمامية من السنة النبوية.

المطلب الأول: مصادر السنة عند الشيعة الإمامية.

أولاً: اعتماد أقوال الأئمة عندهم.

إن السنة عند الشيعة قد اتسع مدلولها؛ لأنها لا تقتصر على ما روي عن رسول الله p بل جعلوا أقوال أئمتهم في مرتبة واحدة مع أقوال الرسول p حيث يقول محمد جواد مغنية وهو أحد كتاب الشيعة: "فالإمامية يأخذون بكل حديث يرويه الثقات عن رسول الله p أو عن أحد أئمتهم الأطهار، ويعتقدون أن أقوال الإمام في الشريعة هي عين أقوال جدهم رسول الله p سواء أسندها إليه أم أرسلها بدون إسناد، وأن الكذب والخطأ محال في حقه"⁽⁸⁹⁾

وقد غالى الشيعة الإمامية في أئمتهم حتى اعتقدوا أن السنة هي ما يصدر عن أئمتهم فهي عندهم: "كل ما يصدر عن المعصوم قولاً وفعلاً وتقريراً"⁽⁹⁰⁾

بل جعلوا الأوصياء مثل الأنبياء حتى قال ابن بابويه المعروف بالصدوق: "نعتقد فيهم أنهم جاؤوا بالحق من عند الحق، وأن قولهم قول الله Y، وأمرهم أمر الله Y، وطاعتهم طاعة الله Y ومعصيتهم معصية الله Y، وأنهم — عليهم السلام — لم ينطقوا إلا عن الله Y وعن وحيه"⁽⁹¹⁾.

إن الخميني في العصر الحاضر يؤكد نفس المعتقد والمنهج فيقول: "فحجة الله هو الذي عينه الله للقيام بأمور المسلمين، فتكون أفعاله وأقواله حجة على المسلمين، يجب إنفاذها، ولا يسمح بالتخلف عنها"⁽⁹²⁾.

(85) الخميني، آية الله، القرآن الثقل الأكبر، طبعة مركز الخميني الثقافي، ص 18.

(86) ابن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، سنة 1420هـ - 1999م 221/7، قال الشيخ الألباني وهذا سند صحيح رجاله ثقات. (سلسلة الأحاديث الصحيحة: 761/1).

(87) البخاري، صحيح البخاري 4/ 170، كتاب أحاديث الأنبياء، ما ذكر عن بني إسرائيل.

(88) ابن حجر، الإمام أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أشرف على طباعته محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، 6/ 498.

(89) مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، بيروت لبنان، دار التعارف للمطبوعات، ص 81.

(90) الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت، ط الثانية، سنة 1979م، ص 122.

(91) المجلسي، بحار الأنوار، 28/11.

(92) الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 78.

ويؤكد الخميني على ذلك معتبراً أن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن فيقول: "إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن لا تخص جيلاً خاصاً، وإنما هي تعاليم للجميع، في كل عصر ومصر وإلى يوم القيامة يجب تنفيذها"⁽⁹³⁾.

فأقوال الأئمة عندهم تشكل مصدراً من مصادر التشريع، وهي تعد جزءاً من السنة تماماً، كأقوال النبي p بل تشكل القسم الأكبر من السنة عندهم، ولذلك يعتمد علماء الشيعة المتقدم منهم والمتأخر على أقوال الأئمة في إثبات الأحكام الشرعية، يقول الخميني: "نحن نعلم أن أوامر الأئمة تختلف عن أوامر غيرهم، وعلى مذهبنا فإن جميع الأوامر الصادرة عن الأئمة في حياتهم نافذة المفعول، وواجبة الاتباع حتى بعد وفاتهم"⁽⁹⁴⁾.

ونتيجة لهذا لم يهتم الشيعة بصحة الإسناد وتقويم الرجال — كما اهتم علماء الحديث من أهل السنة — فامتلات كتبهم المعتمدة في الحديث على الألفوف التي لا يمكن إثبات صحتها، بل معظمها موضوع مختلف مثل الأحاديث التي اعتمدوا عليها في طعنهم للقرآن الكريم وفي دفاعهم عن أحقية علي ع بالإمامة. ثانياً: اعتماد كتبهم القديمة والحديثة:

لقد اعتمد الشيعة الإمامية في الحديث على كتبهم الخاصة التي دونها علماءهم وهي أربعة كتب متقدمة وأربعة متأخرة.

أما المتقدمة فهي: 1 — كتاب الكافي للكليني. 2 — من لا يحضره الفقيه: لأبي جعفر ابن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق. 3 — الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار لأبي جعفر محمد الطوسي المعروف بشيخ الطائفة. 4 — تهذيب الأحكام للطوسي أيضاً.

وأما الأربعة المتأخرة فهي: 1 — الوافي: محمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الكاشاني. 2 — بحار الأنوار: لمحمد باقر المجلسي. 3 — وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة محمد بن الحسن الحر العاملي. 4 — مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل: لحسن النوري الطبرسي.

وقد حدد هذه الكتب وأهميتها علماءهم حيث يقول عبد الحسين الموسوي الإمامي: "الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها"⁽⁹⁵⁾.

ويقول محمد صادق الصدر: "إن الشيعة مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات"⁽⁹⁶⁾.

ويقول محمد صالح الحائري: "وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأول، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد حسين المرحوم المعاصر النوري"⁽⁹⁷⁾.

وقد سبق تفصيل قول الحائري في بيان الكتب الأربعة المتقدمة والأربعة المتأخرة.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مصادر أهل السنة.

إنكار مصادر أهل السنة.

يعتمد الشيعة الإمامية في الحديث على كتبهم الخاصة التي دونها علماءهم وأما كتب أهل السنة كالبخاري ومسلم فلا تساوي عندهم شيئاً، لأنهم لا يؤمنون بالأحاديث التي رواها الصحابة و ، اللهم إلا إذا كان الصحابي في نظرهم من الذين شايعوا آل البيت، كسلمان الفارسي وعمار بن ياسر والمقداد بن الأسود، لأن في اعتقادهم أن هؤلاء الثلاثة هم الذين بقوا على الإسلام، وأما غيرهم فهم أهل ردة، حيث يروي الكشي

⁽⁹³⁾ المصدر السابق: ص 113

⁽⁹⁴⁾ الخميني، الحكومة الإسلامية: ص 90

⁽⁹⁵⁾ الموسوي، عبد الحسن شرف الدين، المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، الجمعية الإسلامية، ط الثانية، سنة 1402هـ-1982م، ص 419.

⁽⁹⁶⁾ الصدر، محمد صادق، الشيعة، طبعة طهران، ص 127.

⁽⁹⁷⁾ القفاري، د. ناصر عبد الله، أصول مذهب الشيعة الإمامية عرض ونقض، الجيزة، دار الرضى للنشر، ط الرابعة، سنة 1431هـ-2010م، ص 21 — 22.

عن أبي جعفر أنه قال: "كان الناس أهل الردة بعد النبي إلا ثلاثة، فقلت من الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي".⁽⁹⁸⁾

فإذا كان هذا حال الصحابة عندهم أهل ردة!!! فكيف سيقبلون أحاديثهم؟ إلى جانب اعتقادهم أن كل من لم يوالِ علياً وبياعه للخلافة بعد رسول الله ﷺ فقد خان وصية رسول الله ﷺ ونازع أئمة الحق، فليس أهلاً للثقة بقوله. ولذلك يقول عبد الواحد الأنصاري وهو أحد الشيعة المعاصرين: "إن كل من قرأ كتب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية ومؤلفاتهم في مختلف العلوم الإسلامية كالحديث والفقه والتفسير، وجد نقولها تكاد تنحصر عن النبي ﷺ عن الإمام علي عليه السلام عن شيعة الإمام الأربعة: سلمان الفارسي، أبي ذر الغفاري، عمار بن ياسر، المقداد بن الأسود وغيرهم من الصحابة الكرام أمثال جابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأبي رافع مولى النبي ﷺ وغيرهم، وعلى رأسهم حبر الأمة عبد الله بن عباس"⁽⁹⁹⁾.

إتهام رواة الحديث بالكذب:

وأما الصحابة الذين يرى الشيعة أنهم لم يوالوا علياً ولم يشايعوه فقد شنوا هجوماً عنيفاً عليهم ورفضوا روايات الحديث التي جاءت من طريقهم كأبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم واتهمهم بالوضع والتزوير والكذب وألفاظ لا تليق بأصحاب رسول الله ﷺ كنفي عدالتهم مع أن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الصحابة كلهم عدول وثقات.

يقول الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية: "ففي الرواة من يفترى على لسان النبي ﷺ أحاديث لم يقلها. ولعل رايواً كسمرة بن جندب يفترى أحاديث تمس من كرامة أمير المؤمنين علي (ع)"⁽¹⁰⁰⁾، ويقول عن أبي هريرة أيضاً: "ولعل رايواً لا يمتنع أن يروي آلاف الأحاديث في فضل الحكام الجائرين وحسن سلوكهم عن طريق أعوان الظلمة وعلماء البلاط"⁽¹⁰¹⁾. وعقب على أقواله برفض عدالتهم فقال: "مثل هؤلاء الرواة لا عدالة لهم، لما بدر منهم من انحياز إلى أعداء الله، وابتعادهم عن تعاليم القرآن والسنة الصحيحة".⁽¹⁰²⁾

ويقول محمد جعفر شمس الدين الشيعي في تعليقه على رواية لأبي هريرة وردت في صحيح البخاري: "فهذه الرواية التي استدلو بها ترجع جميع طرقها المروية بها، إلى أبي هريرة، وهو من عرف الواعون من علماء الإسلام، مدى قدرته على خلق الأحاديث وافترائها على النبي ﷺ"⁽¹⁰³⁾. ويقول محمد حسين آل كاشف الغطاء: "أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب ومروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة وأمرهم أشهر من أن يذكر"⁽¹⁰⁴⁾.

الإدعاء بأن الصحابة لم يدونوا السنة النبوية:

هذا هو موقف الشيعة الاثنا عشرية من الصحابة رواة الحديث النبوي الشريف، ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل زعموا أن الصحابة الكرام لم يهتموا بتدوين السنة النبوية والمحافظة عليها، بل عملوا على

⁽⁹⁸⁾ الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، دون طبعة أو تاريخ 263/19.

⁽⁹⁹⁾ جلي، دراسة على الفرق ص 177-178.

⁽¹⁰⁰⁾ الخميني، الحكومة الإسلامية ص 60.

⁽¹⁰¹⁾ المصدر السابق ص 60.

⁽¹⁰²⁾ الخميني، الحكومة الإسلامية ص 60.

⁽¹⁰³⁾ شمس الدين، محمد بن جعفر، دراسات في العقيدة الإسلامية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط الأولى، سنة 1977م، ص 165.

⁽¹⁰⁴⁾ آل كاشف الغطاء، محمد الحسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي ص 236.

ضياعها وتحريفها حيث يقول أحد مجتهدى الشيعة المعاصرين محمد باقر الصدر: " وكما أمسك الصحابة عن مبادرة النبي بالسؤال كذلك أمسكوا عن تدوين آثار الرسول الأعظم وسنته على الرغم من أنها المصدر الثاني من مصادر الإسلام، ومع أن التدوين كان هو الأسلوب الوحيد للحفاظ عليها وصيانتها من الضياع والتحريف" (105).

التهجم على صحيح البخاري ومسلم:

إن هذا الموقف للشيعة من صحابة رسول الله μ وتدوين السنة النبوية جعلهم يتهمون بشدة على ما جمعه أهل السنة والجماعة من أحاديث نبوية، بل وجهوا كل تهجمهم على صحيح البخاري ومسلم، لكونهما أصح الكتب في تدوين السنة النبوية، وهذا يظهر من كلام محمد جعفر شمس الدين الشيعي الذي زعم أن صحيح البخاري ومسلم مليئان بالأحاديث الموضوعة المفتراة والخرافات والسخافات، فيقول بعد عرضه لبعض الأحاديث التي يرويها البخاري: " إلى غير ذلك من الأكاذيب التي تزخر بها كتب الحديث، كالبخاري ومسلم وغيرهما... ونحن لو راجعنا هذين الكتابين وغيرهما لطالعنا بشكل واضح جلي السخف والافتراء والدس في كثير من المواضع فيها" (106).

ويعقب على مزاعمه التي كالهأ لأصح كتابين عند المسلمين بعد كتاب الله تعالى بقوله: " ومن الغريب، بعد كل ذلك وغيره، أن يُصرَّ على تسمية هذه الكتب بالصحيح" (107). ولا يقف هذا الرجل عند هذا الحد بل يدعو علماء المسلمين إلى تطهير هذه الكتب من الخرافات والسخافات على حد زعمه فيقول: " وإن العلماء مدعوون اليوم إلى تطهير هذه الكتب، مما فيها من أكاذيب وموضوعات، تُنقِّر الإنسان من الدين، بتصويرها له دين سخافات وخرافات ومضحكات" (108).

إن هذه الأقوال لتدل بوضوح على مدى حقد هؤلاء القوم الدفين على أهل السنة والجماعة ومعتقداتهم وعلى الصحابة رضوان الله عليهم وعلى كل سنة ثبتت عن رسول الله μ .

وفي الوقت الذي رفض فيه الشيعة صحيح البخاري ومسلم وكتب السنة المعتمدة الموثقة اعتمدوا في أحاديثهم على ما نقله الكليني واعتبروه حجة، ويعتبر كتاب الكافي من أقدم كتب الشيعة في الحديث وأوثقها عندهم، علماً بأن جلَّ ما في الكافي أخبار تنتهي عند الأئمة، ولا يصح أن نقول إنه يذكر سنداً متصلاً بالنبي μ ، ولا أن يدعى أن هذه أقوال النبي μ ، إلا على أساس أن أقوال أئمتهم هي أقوال النبي μ وأنها دين الله تعالى حسب زعمهم، ولذلك فإن أكثر ما يروي الكليني في الكافي واقف عند الإمام الصادق، وقليل منه يعلو إلى أبيه الباقر وأقل من ذلك يعلو إلى أمير المؤمنين علي τ ونادراً ما يقف عند النبي μ (109).

يتبين مما سبق أن مفهوم السنة عند الشيعة يختلف اختلافاً كبيراً عن مفهوم السنة عند أهل السنة والجماعة الذين يرون أنها: "ما أضيف إلى رسول الله μ من قول أو فعل أو تقرير" (110)، وقد أمرنا الله تعالى بالتمسك بها فقال: [وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] (الحشر: 7).

كما أن طاعة الرسول μ طاعة الله ومعصيته معصية الله تعالى: [مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا] (النساء: 80).

(105) الصدر، محمد باقر، نشأة التشيع والشيعة، تحقيق: د عبد الجبار شرارة، 16/9.

(106) شمس الدين، دراسات في العقيدة الإسلامية، ص 145.

(107) المصدر السابق ص 146.

(108) نفس المصدر ص 146.

(109) انظر: الخطيب، محب الدين، الخطوط العريضة، دار المحجة البيضاء، ط الأولى، سنة 1427هـ-2006م، ص 49، جلي، دراسة عن الفرق ص 179، 178.

(110) عتر، د. نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق، دار الفكر، ط 2، 1401هـ، 1981م، ص 28.

إن موقف الشيعة الإمامية الواضح في مخالفة الحق، والمتمثل في التشكيك في كتاب الله تعالى، مرة بالزيادة فية، ومرة بالنقصان، وإنكارهم للسنة النبوية، ليدل على فساد معتقداتهم وانحراف فطرتهم، وكفرهم بكتاب الله تعالى وسنة نبيه p.

الخاتمة

لله الحمد والشكر على ما أنعم ويسر، وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

يبين البحث المقصود بالشيعية الإمامية، والتي تعني إمامة علي رضي الله عنه بالنص والتعيين وليس بالإشارة والتعريض.

أوضح البحث منزلة الإمام عند الشيعة الإمامية حيث يُعد ركناً من أركان الدين.

يعد الفكر الشيعي الإمامي من أخطر الأفكار التي تغزو المجتمعات الإسلامية ودولها، حيث إن له دولة ترعاه وتدافع عنه بكل الوسائل.

لا بد من نهضة واسعة لأهل السنة والجماعة وذلك ببيان خطر فكر الشيعة الإمامية على عقيدة الأمة، وسبل مواجهته، وذلك ببيان العقيدة الإسلامية الموافقة للكتاب والسنة.

تأثر الشيعة بالأفكار الفارسية حول الملك والوراثة دفع عبد الله بن سبأ اليهودي لاستغلال هذه الأفكار لتحقيق أطماعه في النيل من الإسلام وذلك بإعلان إمارة وولاية وخلافة علي بن أبي طالب.

يعتقد الشيعة الإمامية التحريف في القرآن الكريم بالزيادة أو النقصان وذلك صرح به كبار علمائهم وأما من خالف ذلك فهم قلة، ولعله يكون تقيّة لكونهم لم ينكروا مع من قال بالتحريف.

رفض الشيعة الإمامية كل ما ورد من أحاديث نبوية عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم إلا عدد قليل منهم مدعين عدم عدالتهم أو الثقة بأقوالهم مطلّقين عنان السب والشتم بحقهم.

يعتمد الشيعة الإمامية في الحديث الشريف على كتبهم كالکافي للكليني وغيره والتي تروى في غالبيتها عن أئمتهم وأما كتب أهل السنة كالبخاري ومسلم فلا تساوي عندهم شيئاً مع أن هذين الكتابين من أصح كتب السنة عند أهل السنة.

التوصيات

تحذير الأمة الإسلامية من فكر الشيعة الرافضة وذلك عن طريق بيان خطرهم على الأمة.

طرح مساق يُدرس في المدارس والجامعات يتحدث عن فكر الشيعة وخطرهم.

عقد الأيام الدراسية والمؤتمرات لبيان موقف الشيعة من أهل السنة والرد عليهم.

المصادر والمراجع

- (1) القرآن الكريم.
- (2) ابن بابويه، الصدوق محمد بن علي القمي، الأمالي، تحقيق: الدراسات الإسلامية، قم، مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- (3) ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد، مجموع الفتاوى، الرياض، دار الإفتاء، ط1، سنة 1398هـ.
- (4) ابن حجر، الإمام أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أشرف على طباعته محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة.
- (5) ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، بيروت، لبنان، دار الجيل، ط1، 405هـ-1985.
- (6) ابن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، سنة 1420هـ-1999م.
- (7) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1419هـ.
- (8) أبو زهرة، الإمام محمد، تاريخ الجدل، دار الفكر العربي.
- (9) أبو زهرة، الإمام محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي.
- (10) الأشعري، أبو الحسن علي، مقالات الإسلاميين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، سنة 1389هـ-1969م.
- (11) آل كاشف الغطاء، محمد الحسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي.
- (12) الإيجي، القاضي عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، القاهرة، مكتبة المتنبّي.
- (13) البحراني، يوسف، الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، حققه محمد تقي الإيرواني، قم، مؤسسة الرسالة.
- (14) البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تركيا استانبول، المكتب الإسلامي، 1979م.
- (15) بخيت، د. محمد حسن، الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي، مكتبة آفاق غزة - فلسطين، ط الرابعة، 1435هـ-2014م.

- (16) التونسي، محمد عبد الستار، بطلان عقائد الشيعة، باكستان، دار النشر الإسلامية العالمية.
- (17) الجزائري، نعمة الله، الأنوار النعمانية ببيروت، لبنان، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات.
- (18) جلي، د. أحمد محمد، دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، مركز الملك فيصل للبحوث، ط 2، سنة 1408هـ-1988م.
- (19) الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقهاء المقارن، مؤسسة آل البيت، ط 1، سنة 1979م.
- (20) الخطيب، د. محمد أحمد، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عمان الأردن، مكتبة الأقصى، 1404هـ-1984م.
- (21) الخطيب، محب الدين، الخطوط العريضة، دار المحجة البيضاء، ط 1، سنة 1427هـ-2006م.
- (22) الخميني، آية الله، الأداب المعنوية للصلاة، تعريب: أحمد الفهري، بيروت، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، سنة 1406هـ-1986م.
- (23) الخميني، آية الله، الحكومة الإسلامية، بيروت، دار الطليعة، ط 2، سنة 1979.
- (24) الخميني، آية الله، الطهارة فقه استدلالی، قم، مطبعة مهر، ط 1.
- (25) الخميني، آية الله، القرآن الثقل الأكبر، طبعة مركز الخميني الثقافي.
- (26) الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، دون طبعة أو تاريخ.
- (27) الرازي محمد بن أبي بكر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 398هـ-1978م.
- (28) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (29) الزرقاني، محمد مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فؤاد أحمد زمزلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، سنة 1415هـ-1995م.
- (30) السفاريني، محمد بن أحمد، لوامع الأنوار البهية، بيروت، المكتب الإسلامي، ط 3، 1411هـ - 1991م.
- (31) شمس الدين، محمد بن جعفر، دراسات في العقيدة الإسلامية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط 1، سنة 1977م.
- (32) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، بيروت، لبنان، دار المعرفة، ط 2، سنة 1402هـ - 1982م.
- (33) الصدر، محمد باقر، نشأة التشيع والشيعة، تحقيق: د عبد الجبار شرارة.
- (34) الصدر، محمد صادق، الشيعة، طبعة طهران.
- (35) الطبري، جامع البيان، تحقيق: أحمد شاکر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، 1420هـ-2000م.
- (36) طعيمة، د. صابر، دراسات في الفرق، الرياض، مكتبة المعارف، ط 2، 1404هـ-1983م.
- (37) الطوسي، محمد بن الحسن، كتاب التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، مكتبة الإعلام الإسلامي.
- (38) ظهير، احسان إلهي، الرد على د. وافي في كتابه بين الشيعة وأهل السنة، الباكستان، ادارة ترجمان السنة ط 1، سنة 1405هـ-1985.
- (39) ظهير، احسان إلهي، الشيعة والقرآن، لاهور، باكستان، ادارة ترجمان القرآن، ط 1، 1403هـ-1983م.
- (40) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، تحقيق: محمد الرازي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- (41) عتر، د.نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق، دار الفكر، ط 2، 1401هـ-1981م.
- (42) الفتوح، محمد بن أحمد شرح الكوكب المنير، تحقيق: د.محمد الزحيلي، مكتبة العبيكات، سنة 1413هـ.
- (43) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر، ط 1، 1398هـ، 1978م.
- (44) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 305/2، دار الفكر، 1409هـ-1988م.
- (45) الفقاري، د. ناصر عبد الله، أصول مذهب الشيعة الإمامية عرض ونقض، الجيزة، دار الرضى للنشر، ط 4، سنة 1431هـ-2010م.
- (46) الكاشاني، الفيض، تفسير الصافي، طهران، منشورات الصدر، ط 1، 375هـ.
- (47) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، بيروت، لبنان، دار الأضواء، ط 1، 1413هـ-1992م.
- (48) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة، لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط 2، 1403هـ-1983م.
- (49) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، السعودية، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، سنة 1400هـ-1980م.
- (50) المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، بيروت، دار الزهراء، ط 4، سنة 1403هـ-1983م.
- (51) مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، بيروت لبنان، دار التعارف للمطبوعات.

- 52) الموسوي، عبد الحسن شرف الدين، المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، الجمعية الإسلامية، ط 2، سنة 1402هـ-1982م.
- 53) النووي، محي الدين، المجموع شرح المذهب، تحقيق: محمد بخيت المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد.